الرياض

الجمعه ١٠ صفر ١٤٢٧هـ - ١٠ مارس ٢٠٠٦م - العدد ١٣٧٧٣

الإرهاب والأمن الخليجي

د. فهد بن عبدالعزيز التويجري

لاشك بأن منطقة الشرق الأوسط تمر بمنحنى خطير جدا في ظل الأحداث المتواترة والتي تعصف على وجه الخصوص بدول وشعوب الدول الخليجية وهي ليست بمنأى عن هذه التطورات، مما خلق جواً مشحوناً من التناقضات وعدم الاستقرار والخوف من المجهول، فالحروب والمكائد تحيط بها من كل جهة، فما يحصل من تفجيرات وأعمال ارهابية في السعودية ومدى تأثيره على بقية دول المنطقة انما هو تأكيد واضح على ان المصير واحد والهدف واحد، وفي دلالة على اهمية القضايا الأمنية ومكافحة ما يسمى الإرهاب لدول المجلس في ظل تصاعد «الخطر الإرهابي»، التي سعت من خلاله دول الخليج العربية الى اعطاء اهتمام واسع بالمنزل الخليجي واعادة ترتيبه، والذي تمخض عنه انشاء قطاع كامل ومنفصل للشؤون الأمنية.

فالإرهاب بمعناه الشامل، هو استخدام العنف او التهديد من اجل اثارة الخوف والهلع في المجتمع، من خلال استهداف افراد او جماعات او مؤسسات او نظام الحكم ككل في المجتمع، لتحقيق هدف سياسي معين. تختلف اشكال الإرهاب وادواته وتكنيكاته وتتطور بسرعة مع الزمن، كما يتأثر الإرهاب الى حد كبير بخصائص النظام الدولي وتوازناته، والتي تترك بالضرورة تأثيرا جوهرياً على ظاهرة الإرهاب، من حيث الأهداف والآليات، بالاضافة الى الارهاب المعلوماتي الذي يتلخص بالدخول الى الاجهزة ومحاولة اقتحام الانظمة الخاصة بالمنشأة وتدميرها او تخريبها وتسريب البيانات والمعلومات، فالمخاطر الخارجية تتم من خلال الدخول الى معلومات وانظمة المنشأة بواسطة الانترنت او الاتصالات المباشرة وغير المباشرة، حيث يتم العبث او سرقة او تخريب للمعلومات والبيانات المراد حجبها عن الجمهور.

من هذا المنطلق فقد اتفق قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام اعمال قمتهم الخامسة والعشرين في المنامة على تعزيز التنسيق والتعاون الأمني ومكافحة الإرهاب بجميع اشكاله وقطع مصادر تمويله بكل الوسائل المتاحة، بالاضافة الى اقتراح خادم الحرمين الشريفين بانشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، مما سيعطي دفعة قوية لمحاربة الارهاب والحرص على أمن المواطن الخليجي بالدعوة الى التنسيق القوي والعميق بين دول الخليج العربية في عدة مجالات اهمها:

مكافحة الجريمة واعتماد اللائحة السوداء، امن المطارات ونظام البصمات، الجوازات وحرس الحدود، الأحداث المتوقعة القادمة، الأسلحة والمتفجرات، غسيل الأموال، المؤسسات العقابية والاصلاحية، شبكات الهجرة غير الشرعية. الخ..

وبعد استعراض لجميع النقاط الآنفة الذكر ودراسة السلبيات والايجابيات لهذا المشروع وتوجه دول المجلس للتكامل بالاضافة الى الاحداث التي تعصف بالمنطقة، وقبل الاسترسال في طرح الاقتراحات والحلول، كان لزاماً الاطلاع على التجارب الدولية في الأنظمة المماثلة لهذا المشروع الذي اسس مركزاً كبيراً وبميزانية سنوية كبيرة Europol كأنظمة البوليس الأوروبي اليوروبول جدا تبلغ اكثر من ٥١ مليون يورو، للاستفادة من تجاربه والتنسيق معه في هذا المجال، وقبل ذلك اعطي فكرة مبسطة عن انشاء وتاريخ وانجازات البوليس الأوروبي.

المجموعة الأوروبية ومكافحة الارهاب:

اعطت المجموعة الاوروبية المعركة ضد الإرهاب اولوية قصوى على جميع المستويات السياسية العليا للاتحاد الأوروبي، حيث ان العولمة والتطورات السياسية زادت من تعرض الدول للخطر من خلال الشبكات الإرهابية التي زادت قدراتهم للاختراق عبر الحدود الدولية اكثر، مما زادهم كفاءة في بعض الأحيان تفوق قدرات هيئات وتطبيق القانون وعلى مستوى عال من التعاون فيما بين هذه المنظمات الارهابية، مما حدا بدول المجموعة الى توحيد مكافحة الإرهاب طبقاً للإتفاقية بين دول المجموعة، مما يخول بالاضافة الى مكافحة الإرهاب، التهريب المحظور من المواد النووية والمصادر الإشعاعية بالإضافة الى الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والجرائم المتعلقة بهذه الظواهر، بتكثيف نشاطاته وانشاء وحدات برامج مساندة Europol ولإنجاز هذه المهام قام البوليس الاوروبي على النحو التالي:

برنامج مكافحة الإرهاب (Counter Terrorism Program CTP).

برنامج خاص ومتقدم لمكافحة الإرهاب وهو عبارة عن عدد من الإجراءات المختلفة التي يجب ان تتخذ من قبل دول المجموعة لتحاشي اعطاء مساحة كبيرة للارهابيين للعمل دون رقابة ومتابعة.

برنامج الانتشار المضاد (Counter proliferation Program CPP).

يغطي هذا البرنامج كل اشكال التهريب المحظورة من مصادر اشعاعية قوية مادية نووية وأسلحة، وذخيرة ومتفجرات بالإضافة الى اسلحة الدمار الشامل والبوادر ذات العلاقة.

برنامج ربط الشبكات (Networking Program NP)

القاعدة القوية للتعاون الكفء في مكافحة الإرهاب ومناطق أمن الدولة الأخرى تنبثق من خلال الثقة بين الشركاء، هذا البرنامج يهدف الى تأسيس نظام اتصالات بين الخبراء في مكافحة العمليات الإرهاب حين حدوثها واختيار افضل السبل لمقاومتها.

برنامج الاستعداد (Preparedness Program PP)

خلق فريق عمل لمكافحة الإرهاب كردة فعل مباشرة بعد هجمات ١١ سبتمبر (ايلول) في الولايات المتحدة للفرق المشتركة وتهيئة بنية تحتية للجان العمل المستقبلية.

برامج التدريب والتعليم (Training and Education Program TEP)

لضمان مثل هذا الرد الفعال كان لزاماً تطوير منهج تدريبي له ايضاً لكي يتيح تطبيق القانون والربط بين ضباط المخابرات لتمكينهم العمل سوية في بيئة متعددة الثقافات ولكي يكونوا منفتحين الى النظرات المؤسساتية الأخرى.

وبعد استعراض كيفية معالجة المجموعة الأوروبية للأمن الداخلي لتلك الدول والاهتمام والتعاون الكبير التي توليه المجموعة في التكاتف والتلاحم لحماية امنها ومواطنيها، لذا فإن دول الخليج يجب ان تنظر الى استشراف دقيق للمستقبل ودراسته بتأن حيث انه قد اخذ منحى جديداً للعمل بتصور مختلف وجذري نظراً للاحداث الجارية للخروج بتصور استراتيجي امني ومعلوماتي واداري متكامل يخدم الهدف الذي ينتج عنه معرفة وتأطير كامل للوضع المتوقع لدول الخليج العربية، حيث تعتبر بعض الدول انه بالتعاون مع الانتربول يمكن الاستغناء عن هذا المشروع، وأن هذا العمل يشكل ازدواجية في المهام والتوجهات، بالاضافة الى التعاون المباشر بين الدول كما هو حاصل الآن، وأن اقتصار العرض والطلب على المعلومات في بعض الجوانب التي تخص وزارات الداخلية في الدول الأعضاء لا يغطي جميع الاهداف المطلوبة في المرور والجوازات وغيره، وكان جل التركيز هو على مجالات متناثرة وغير مركزة وهذا يخالف مبدأ التكامل المعلوماتي والربط التقني لمخططات الجريمة والارهاب، وكما نعلم ان الحكم على شيء فرع من تصوره.ومن خلال تحديد الاحتياجات على ضوء المعطيات في حصر التوجهات القريبة والبعيدة المدى، وتأخر في تبني الفكرة الأساسية والاطلاع على أنظمة مماثلة لهذا المشروع كأنظمة البوليس الأوروبي اليوروبول

الذي أسس مركزاً كبيراً بالرغم من تعاونه مع الانتربول وبميزانية كبيرة جداً، لذا فإن Europol المشروع قد أخذ منحى جديداً للعمل بتصور مختلف فني استراتيجي ملعوماتي وإداري متكامل يخدم الهدف ينتج عنه معرفة وتنظير كامل للوضع المتوقع، يتم بعدها رفع توصيات واضحة وجلية إلى أصحاب السمو الملكي وزراء الداخلية بدول المجلس لتنفيذ هذا المشروع الجبار بما يخدم دول المنطقة حاضراً ومستقبلاً إن شاء الله والبدء بدراسة وضع خطة العمل Business Plan لإنشاء النظام.

GCCPol البوليس الخليجي

في الوقت الحاضر، حيث أن ليس هناك حدود للمجموعات الإجرامية المنظمة. بسبب التقنية الحديثة والمصادر الهائلة التي تصلهم من التمويل والتخطيط، امتد نشاط هذه المجموعات غير الشرعية خارج الحدود، وانتشرت حول العالم. حيث تمثل تهديداً على التركيبة الاجتماعية والقيم الحضارية، كما تؤثر على الأمن وحرية المواطنين، فمن خلال التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في المعركة بشكل فعال ضد الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، مما سيكون لموقع البوليس الخليجي تأثير كبير غني بالمعلومات المفيدة التي تنعكس على المواطن الخليجي بالخير والنماء.

من هذا المنطلق فإن في التخلص من انصاف الحلول والعمل على طرح جديد بتبني فكرة انشاء كمركز منفصل يمثل دول الخليج العربية على غرار GCCPol Center مركز البوليس الخليجي ، تكون أحد أهم مكوناته نظام معلوماتي متكامل يخدم الدول Europol مشروع البوليس الأوروبي الأعضاء وتكون أهم أهدافه ومهامه وفوائده كالتالي:

1 - ليست قوة شرطة بالمعنى الذي يدل عليه GCCPol يحب الأخذ بالاعتبار بأن البوليس الخليجي المضمون ، فهي جهة مساعدة ومنظمة ومنسقة بين مراكز الشرط في دول المجلس، فهو لن يتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة خليجية، بل فقط تمد الدول بالمعلومات والدراسات الاحصائية والاستراتيجية والتنظيرية للأمن الخليجي.

2 - البوليس الخليجي ليس له سلطات تنفيذية، وإنما دوره يتعلق بتقديم خدمة اسناد لوكالات تطبيق قانون الدول الأعضاء، هذا يعني بأن مسؤولي البوليس ليس لديهم الحق في التحري للدول الأعضاء والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما أو اعتقال المشتبه بهم، على أية حال، فإن المهمة الرئيسية هي في تزويد الدعم اللوجستي بأدواته الخاصة مثل تبادل المعلومات السريع، أنظمة تحليل استخبارات متطورة وخبرة وتدريب - يمكن أن يساهما في الاجراءات التنفيذية للسلطات ذات العلاقة والتنسيق بين ضباط الاتصال وتوحيد المساعي والجهود في جمع المعلومات والتنسيق مع الانتربول.

3 - تسهيل تبادل المعلومات بموجب قانون خليجي، بين ضباط الاتصال بالدول الأعضاء كممثلين رئيسيين لتطبيق القوانين الوطنية.

4 - التحليل الآني لمساعدة العمليات الأمنية للدول الأعضاء.

5 - استخراج التقارير الاستراتيجية (ومثال على ذلك: تقديرات التهديد ومدى خطورته بناء على المعلومات الاستخبارية «وهذا بالذات يحتاج إلى كوادر فنية مؤهلة وأنظمة معلوماتية عالية التقنية»)، وتحليل الجريمة على أساس معلومات استخبارية مجهزة من قبل الدول الأعضاء، سواء من البوليس الخليجي أو تجمع من المصادر الأخرى.

6 - تزويد مركز البوليس الخليجي بالخبرة والمساعدة التقنية التحقيقات والعمليات تحت الإشراف والمسؤولية القانونية للدول الأعضاء.

7 - البوليس الخليجي ينشط أيضاً في تحلل الجريمة وتوافق التقنيات الاستقصائية ضمن الدول الأعضاء. للسماح للمساهمة ووصل وتحليل البيانات، الاتفاقية تعرض إطار صارم لحماية البيانات.

8 - التعاون مع المنظمات والجهات الدولية والذي يتم بثلاث مستويات:

.التعاون التقني والتديب

التعاون الاستراتيجي يهدف إلى تبادل الخبرات والمعلومات عن الجريمة المنظمة والإرهاب، وكذلك .معلومات عن تحليل التهديدات ومستوياتها

.أعلى أنواع التعاون يكمن في تبادل المعلومات الشخصية وأمن المعلومات

:على ثلاثة مكونات رئيسية GPLS يحتوي نظام المعلومات البوليس الخليجي

* نظام المعلومات: الذي يحتوي على تشكيلة واسعة من البيانات الشخصية المتعلقة بالأشخاص بعد .ارتكاب الجريمة

* نظام التحليل: فعند وصول هذه البيانات إلى هذه الملفات يتم تحليلها وحفظها ضمن سياق مشروع تحليلي نوعي بدراسة ظاهرة أو مجموعة إجرامية معينة للبيانات حيث أن حساسية المعلومات في .هذه الملفات توضح أهميتها للخبراء المعنيين

* نظام الدليل: يسمح نظام الدليل لضباط الاتصال من استخدام دليل البيانات في التحليل لتأسيس شراكة إذا كانت ضرورية بين الدول الأعضاء، من تحليلات استراتيجية وتقارير عن منزلة التهديد، .وإعطاء النصيحة التي تتعلق بالتحقيقات

والبوليس Interpol في النهاية فإن امكانية التعاون في تطبيق القانون الدولي مع الشرطة الدولية حيث تضم الشرطة الدولية شبكة ممتازة من وكالات شرط البلدان حول العالم، Europol الأوروبي كما أن البوليس الأوروبي يدعم الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، كما تلعب كلتا الشرطة الدولية والبوليس الأوروبي دور المصمم الخاص في المعركة ضد الجريمة المنظمة والإرهاب، وليس هناك تناقض بين أهداف وعمل كلتا المنظمات مع البوليس الخليجي، كما أن التعاون قوي مع .المنظمتين للمساعدة على تقوية التعاون وتطبيق القانون الدولي وتبادل ضباط الاتصال

والتي لها دور كبير وأساسي في إدارة وتبادل «Information Security» أنظمة أمن المعلومات .وغيرها من الأنظمة الأخرى «Firewalls» المعلومات باستخدام الجدر النارية

.

.